تأثير متغير الهوية الوطنية على توجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة تجاه دول شمال إفريقيا (الجزائر أنموذجا)

أ.أسماء حمايدية[1]

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى اعطاء تصور عام حول تحولات الهوية التركية وكيف أثرت على توجهات سياستها الخارجية تجاه دول شمال إفريقيا والجزائر خاصة، وهي منطقة ذات أهمية متزايدة في الاستراتيجية التركية الجديدة، كما هي ذات أهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، لكن مع ميزة تختلف عنهم وهو التقارب التاريخي والحضاري مع شعوب هذه المنطقة، الذي يمكن أن يسهل تحقيق مصالح تركيا، أهمها إعطاء صورة تركيا النموذج في المجال السياسي وكذا الاقتصادي، وتحقيق التجارة الثنائية، وضمان تدفق النفط .

Abstract:

This stidies aims to give a general perception about Turkish identity shifts and how it affected the orientations of its foreign policy towards the countries of North Africa and Algeria in particular, this area contains an increasing importance in the new Turkish strategy ,as well as for the United States of America and Europe, but with the advantage vary them a historical and cultural affinity with the peoples of this region, it can be easy to achieve the interests of Turkey, the most important it's to give the image of Turkish model in the political sphere as well as the economic, and the achievement of bilateral trade, and to ensure the flow of oil.

مقدمة:

سعت تركيا لعقود خلت إلى توطيد علاقاتها مع الغرب (أوروبا والولايات المتحدة) سياسيا واقتصاديا وأمنيا وثقافيا، إلا أنه وبعد الحرب الباردة، شهدت السياسة الخارجية التركية تحولات وتغيرات هيكلية عميقة، ارتبطت بعدة عوامل كان أكثرها تأثيرا على مبادئ وأهداف وحتى توجهات السياسة الخارجية التركية، هو متغير الهوية والتحولات الذي شهدها، من الهوية كمالية علمانية لطالما أرادت جعل تركيا دولة غربية بعيدة عن تراثها التاريخي وهويتها الأصلية، إلى هوية عثمانية جديدة ترنوا إلى استرجاع بعض من أمجاد الامبراطورية العثمانية من خلال إحداث تحولات عميقة وجادة في السياسة الخارجية التركية وتبني سياسة متعددة الأبعاد والتوجه -إلى جانب الغرب - نحو دوائرها

1 باحثة في السياسات المقارنة، جامعة تلمسان.

Scanné avec CamScanner

الجغرافية وعمقها التاريخي أو ما يعرف بسياسة العمق الاستراتيجي .

وقد تعززت الهوية عثمانية الجديدة وبرز تأثيرها أكثر على السياسة الخارجية مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم منذ 2002 و الذي تبنى سياسة منفتحة على جميع الجهات وسعى إلى لعب دور ريادي فيها، ونظرا للنطاق الجغرافي الذي امتدت عبره الدولة العثمانية، الذي شمل جزء كبير من شمال افريقيا باستثناء الدولة السعدية (المملكة المغربية حاليا)، وبحكم العلاقات التاريخية خاصة مع الجزائر التي ربطها معها علاقات تاريخية متينة، إذ لطالما اعتبرت الدولة العربية الوحيدة التي ساندت ودعمت الدولة العثمانية في صراعها مع الدول الغربية، وبناء على كل هذا كانت المنطقة من بين المجلات التي تحظى بأهمية بالغة ضمن أولويات السياسة الخارجية التركية.

وعليه يمكن طرح الإشكال التالي:

إلى أي مدى أثر متغير الهوية الوطنية على السياسة الخارجية التركية الجديدة تجاه دول شمال إفريقيا والجزائر خاصة؟

وللإجابة عن الإشكالية اقترحنا النقاط التالية:

أولا: الهوية الوطنية و السياسة الخارجية من المنظور البنائي.

ثانيا: تحولات الهوية الوطنية التركية (من الكمالية إلى العثمانية الجديدة).

ثالثا : البعد الهوياتي في السياسة الخارجية التركية الجديدة كأهم المرتكزات.

رابعا: موقع شمال إفريقيا في معادلة السياسة العثمانية الجديدة وانعكاس البعد الهوياتي على العلاقات التركية- الجزائرية.

<u>أولا : الهوية الوطنية والسياسة الخارجية من المنظور البنائي:</u>

1- تحديد مفهوم الهوية الوطنية والسياسة الخارجية:

الهوية الوطنية مفهوم قديم ظهر في بادئ الأمر في أوروبا متخذا طبيعة دينية لكنه ما لبث أن تحول في القرنين التاسع عشر والعشرين متخذاً السلالة واللغة والثقافة صبغة له، و الهوية الوطنية -ولكونها من أكثر المفاهيم اختلافا عليها نظرا لحداثة استخدامها في الدراسات الأكاديمية- خضعت لتعريفات مختلفة لكنها تلتقي حول فكرة واحدة هي إحساس الفرد أو الجماعة بالذات.

Scanné avec CamScanner

فهي تعكس سمات الشعب أو الأمة وتحددهما، وبما أن الهوية الوطنية هي نتاج خصائص الثقافة الجماعية والتي تعطي للأمة شعوراً محدداً، وتضع للدولة أسسا تبني عليها حياتها السياسية المستقرة فهذا يعني أنها تسعى لتحقيق التماسك الاجتماعي والوحدة السياسية، بمعنى آخر أن الهوية الوطنية بمفهومها العصري تتخطى الولاءات الأخرى كافة دون أن يؤدي ذلك إلى محوها بالضرورة.[1]

ومصطلح الهوية الوطنية يحمل العديد من المضامين، بحيث أن الهوية كمتغير غير ثابت يتحدد بمجموعة من العناصر التي تساهم في تشكيله والمتغيرة حسب الزمان والمكان والتي تكمن في:[2]

- **المحدد التاريخي:** يشكل تاريخ الجماعة منطلقا أساسيا لتحديد هويتها، بحيث أن للأصول التاريخية، والأثار التاريخية من عادات وتقاليد وأعراف انعكاسات على تشكيل هوية الفرد والمجتمع، وفي هذا الإطار يقول «نديم البيطار» في دراسته عن (حدود الهوية القومية) بأن: «هوية الأمم هي هوية تاريخية والتاريخ هو الذي يشكلها، وهو يعني ألا وجود لهوية خارج المجتمع والتاريخ....» و هو بهذا يربط الهوية بالمحدد التاريخي، إلا أن الهوية لا تتحد بالتاريخ فحسب بل هناك محددات أخرى.
- **المحدد الجغرافي:** أو ما يمكن ان نسميه بالحدود «the borders» وهي أساس تشكيل الهويات الوطنية والحفاظ عليها[3].
- **المحدد الاجتماعي:** من حيث الطبقة والمكانة والوظيفة(الدور والمركز) أو عناصر المكون البيولوجي المتشكلة من العرق، اللون والجنس، كما يمكن التعبير عن الهوية بطريق الانتماء والتبعية والعضوية الاثنية أو القبيلة أو العائلة أو الأسرة.
- **المحدد الثقافي:** من حيث الدين أو اللغة أو العادات والتقاليد والعرف والقيم الاجتماعية المشتركة، الملبس، وسائل الإنتاج، طرائق الأكل والشرب، نظام أسلوب الإدارة والتنظيم الهيكلي للقوة والسلطة والقانون المنظم، كما يندرج فيها وحدة المصالح والمصير والتاريخ المشترك.
- **المحدد السياسي:** من حيث الدولة الوطنية أو القومية ونظام الحكم وشكل الدولة ونظام الإدارة والسيطرة على جهاز إدارة الدولة، المواطنة، الجنسية، البناء الدستوري

Scanné avec CamScanner

والقانوني فيها أو الايدولوجيا الموجهة للبناء السياسي الرئيسي والفرعي (الحكومة والتنظيمات السياسية كالأحزاب وتنظيمات المجتمع المدني والأهلي.

- **المحدد الاقتصادي:** والذي يتعلق بالموارد والثروات التي تتمتع بها الدولة او المجتمع، وكذلك النشاط الاقتصادي ، والذي يحدد طبيعة المجتمعان كان مجتمع زراعي أو صناعي.[4]

الهوية الوطنية إذا وعي المجتمع لذاته، وعي الوحدة والتماثل، ووعي الاختلاف والتمايز، كما تفصح عنه الايديولوجية السياسية بما تنتهجه من أفكار وتصورات، وبما تحدده من أهداف سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، وكما تعبر عنه الثقافة من رموز وقيم ومثل ومعان وسمات عامة وخاصة، وتبرزه وتكشف عنه أنماط الانتاج الاجتماعية والمنجزات الحضارية والتقنية، وما يجسده الخيال الجمعي للشعب وللأمة، انطلاقا من التاريخ واللغة والكفاح الوطني والمطامح لمشتركة.

أما السياسة الخارجية فتتعدد تعاريفها وتتنوع، ومرجع ذلك التعدد إلى اختلاف إدراكات مفسري هذه الظاهرة المعقدة، إلا أننا يمكننا سياقة التعريف الذي قدمه الأستاذ «جورج مودلسكي» **George Modelski**،على « أن السياسة الخارجية هي نسق من التفاعلات السياسة الخارجية، و نسق الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوك الدول الأخرى وتعديل أنشطتها وفقا للبيئة الدولية.[5]

كما يمكن أيضا تعريف السياسة الخارجية كونها مجموعة من التوجهات تتألف من مواقف و إدراكات وقيم تمليها الخبرة التاريخية و الظروف الاستراتيجية و التي تميز الدولة في السياسة الدولية و المتأصلة في التقاليد و الطموحات الكبرى للمجتمعات .[6]

وعليه فالسياسة الخارجية، هي ذلك السلوك الخارجي الذي تهدف من خلاله الدولة إلى تحقيق جملة من الأهداف تبعا لوسائل مختلفة تمليها عليها مكانتها وحجمها في السياسة الدولية، وتعتبر القيم والمعايير التي يتبناها صانع القرار و مدركاته للهوية الوطنية من أهم محددات توجيه السياسة الخارجية .

2- العلاقة بين الهوية الوطنية والسياسة الخارجية على ضوء المقاربة البنائية:

تتحدد العلاقة بين الهوية الوطنية والسياسة الخارجية وفقا للمقاربة البنائية(*)Con-structivist Approach والتي تركز على دور الهويات وتأثيرها على سلوكات الوحدات

Scanné avec CamScanner

ومصالحها، لكن الهوية لوحدها لا تفسر الأفعال و السلوكات الخارجية، وهذا يعني أن الهويات بدون مصالح تفتقد إلى الرغبة الدافعة، كما أن المصالح بدون هويات تفتقد الى الواجهة والطريق [7] وهو ما يبينه الشكل أدناه.

الشكل رقم (1) إفتراضات المقاربة البنائية (The constructivist arguments)

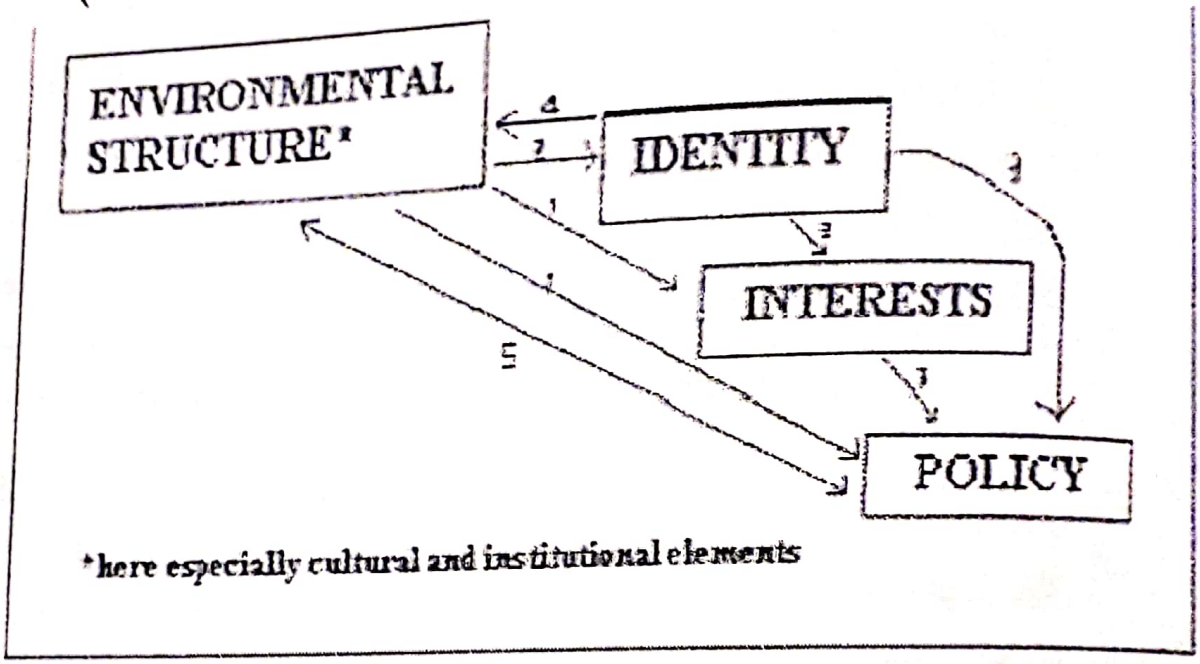

ومن خلال هذا المخطط يمكن القول أن:

1- تأثير المعايير (المتضمنة العناصر الثقافية والمؤسسية لبيئات الدول) على تشكيل مصالح الأمن الوطني أو (مباشرة) السياسات الأمنية للدول.

2- تأثير المعايير(العناصر الثقافية والمؤسسية للبيئات الداخلية أو الخارجية للدول) على تشكيل هوية الدول.

3- تأثير الهوية واختلافات او التغييرات في هوية الدولة على مصالح الأمن القومي للدول و على سياساتها.

4- تأثير الهوية الدول وتكويناتها على الهياكل المعيارية بين الدول، مثل الأنظمة أو أمن المجتمعات .

5- تأثير سياسات الدول على السواء في بناء البنية الثقافية والمؤسسية للدول [8].

ومنه فلاريب في أن للهوية الوطنية بجميع عناصرها المكونة لها تأثير في تغيير السلوك

Scanné avec CamScanner

الخارجي للدول وأن التحول في الهوية بطبيعة الحال يدفع الدول إلى انتاج أنماط جديدة في السياسة الخارجية.

ثانيا: تحولات الهوية الوطنية التركية:

1- العناصر المحددة للهوية الوطنية التركية: والتي تتمثل في:

- **الإرث التاريخي:** إن أهم عامل تاريخي يميز الدولة التركية عن غيرها من الدول هو أنها كانت مركزا لحضارة عملت على بناء نظام سياسي تمثل في الدولة العثمانية والتي عمرت لمدة طويلة ما يزيد عن الستمائة عام (620عاما) من (1288-1924)، متضمنة داخلها العديد من مناطق التقاطع الواقعة ضمن القارة الأساسية لجغرافية العالم(أوراسيا)، وهو ما يميز الثقافة السياسية التركية التي تستند إلى الإسلام والثقافة الأسيوية والثقافات الأخرى التي شكلت فيما سبق النسيج العثماني.

- **الموقع الجغرافي:** تعتبر نقطة التقاء بين آسيا وأوروبا من حيث امتدادها بين قارتي آسيا وأوروبا حيث يقع 97% من مساحتها غرب آسيا ويضم هذا الجزء العاصمة أنقرة ويدعى الأناضول (**)، أما المساحة المتبقية والتي تمثل 3% فتقع جنوب شرق أوروبا وتضم اسطنبول وتسمى تراقيا (***)، بالإضافة إلى انتماءها إلى دوائر البلقان، القوقاز والشرق الأوسط، كما تنتمي إلى دول العالم الإسلامي والعالم التركي وهذا ما يمنحها القدرة على التفاعل مع الوحدات السياسية والعناصر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواقعة في محيطها[9]، ويجعلها ضمن منطقة تتقاطع فيها هويات ثقافية مختلفة ومتعددة [10]، وهو ما يضفي عليها أهمية جيو استراتيجية كونها دولة وسيطة متحكمة في «قلب الأرض-Hartland » لوجودها في منطقة الحزام الأوراسي، فهي تحتل موقعا متوسطا بين قارات العالم الثلاث: آسيا، أوروبا وإفريقيا وذلك وفقا لنظرية «هارولد ماكيندر-Harold Mackinder » الجيوبوليتيكية وهو ما يكسبها دورا محوريا في مجالها الجيوبوليتيكي.

- **المحدد الاجتماعي والثقافي:** يشكل الشعب التركي كتلة بشرية موازية بأهميتها للموقع الجغرافي للبلاد، بحيث تحتل تركيا المرتبة 17 عالميا من حيث عدد السكان والذي يبلغ حوالي 71.5 مليون نسمة، ويتكلم معظم السكان اللغة التركية هي اللغة الرسمية في تركيا [11] ، أما بالنسبة للديانة فيدين غالبية الأتراك بالدين الإسلامي حيث تمثل نسبة المسلمين 99% من مجموع السكان أغلبيتهم ينتمون إلى مذهب السنة

بنسبة 85%. فالدين يعتبر أهم محدد للهوية الوطنية النيو عثمانية اليوم، بالإضافة إلى ذلك، تشكل تركيا اليوم من ناحية التعدد العرقي والديني والثقافي صورة مصغرة عن السلطنة العثمانية وإن بنسب و إحجام مختلفة، حيث تحتوي على الأرمن، اليونان، الأكراد، العرب، الجورجيون، الشركس، القوقازيون واليهود، لكن هذا لا يمنع أن الأتراك يمثلون أغلبية الشعب التركي إلى جانب أكبر أقليات وهما الأكراد والعرب.

- **المحدد السياسي والاقتصادي:** ينص الدستور التركي لعام 1982 على أن النظام السياسي في التركي جمهوري برلماني ديمقراطي وعلماني، إلا أنه مؤخرا وخاصة في الانتخابات الرئاسية أوت 2014 أظهرت النظام على أنه أصبح شبه رئاسي ويسعى اليوم الرئيس رجب طيب أردوغان إلى تعديل الدستور ليصبح النظام السياسي نظاما رئاسيا على شاكلة النظام الأمريكي، ونستطيع أن نقول أن مكمن تحول النظام السياسي التركي إلى أداة من أدوات « القوة الناعمة» (Soft Power) على الصعيد الإقليمي هو أنه:

- يمثل نموذجا للإسلاميين لمعرفة كيف يتعاملون مع الأوضاع الداخلية في بلدانهم من خلال نهج الواقعية والبراجماتية والإعتدال.
- يمثل نموذجا للديموقراطية الإسلامية المعتدلة التي تسعى الولايات لمتحدة الامريكية تعميم تجربتها.
- يمثل نموذجا لقدرة الهوية الاسلامية على التكيف وتقدير القيم الأساسية في المجتمع مع حرية وحكم القانون وعدالة واصلاح وشفافية [12].

كذا يدخل المحدد الاقتصادي كعامل في تشكيل الهوية الوطنية التركية، فبالرغم من أن تركيا من الدول التي تفتقد إلى الثروات الطبيعية إلا أنها تعتبر اليوم من بين الدولة الأكبر اقتصاديا في العالم باحتلالها المرتبة 16، بسبب جملة من الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت منذ عهد الرئيس «تورغوت أوزال» وسياسة الانفتاح على العوالم المختلفة لتحقيق المصلحة الاقتصادية .

و بعد معرفة العناصر المحددة للهوية التركية يتضح جليا بأن البناء الهوياتي لتركيا قد خضع لقانون التغير في الأزمة التاريخية، وفقا للتوصيف الذي قدمه الأستاذ «**فرناند بروديل**»، أي التفاوت في سرعة التغير بين الزمن الجغرافي- التاريخي شبه الثابت، وبين الزمن الاجتماعي- الثقافي البطيء التغير، وبين الاقتصادي- السياسي السريع التغير[13] ،

Scanné avec CamScanner

ولعدة أسباب جرى تغيير وتحول في الهوية الوطنية التركية وهو ما سنتناوله في العنصر التالي.

2- تركيا من الهوية الكمالية إلى الهوية العثمانية الجديدة:

عرفت الهوية التركية وعلى مر التاريخي العديد من التحولات، ففي مرحلتها الأولى كانت هوية أسرية متغلبة، و في أوج الإمبراطورية العثمانية كانت هوية تركيا تصنف على أنها عصبية عامة لدولة سلطانية(بتعبير ابن خلدون و الماوردي) أو الدولة التقليدية (Patrimonial) بتعبير ماكس فيبر، أما في مرحلة التنظيمات، ثم في مرحلة الدستور وأزمته الممتدة من عام 1876 إلى عام 1908، فإن العثمانية اكتسبت معنى الوطن (pa-trie)، ومعنى الأمة (nation)، وذلك بتأثير الفلسفة الوضعية الوافدة من كل من ألمانيا وفرنسا. (14)

وبهذا فإن الدولة العثمانية أتاحت إمكانية تحول دولة ذات عصبية عامة عثمانية إلى دولة/أمة عثمانية متعددة القوميات، إن هذه المرحة الانتقالية بين هوية عامة جامعة إلى هوية قومية، قد أحدث شرخا كبيرا ومأزقا هوياتي زاد بإعلان مصطفى كمال أتاتورك قيام الجمهورية التركية ذات التوجه الغربي 1923، وتبنيه النهج العلماني الذي يهدف إلى نفى بشكل مطلق الهوية الاسلامية لتركيا وليس فقط فصل الدين عن الدولة، إضافة إلى معاداته للدول الإسلامية والعربية وقطع العلاقة معها.

إلا أن المتغيرات التي جرت بعد الحرب العالمية الثانية من انفتاح ديمقراطي وبروز التيارات الإسلامية والانفتاح الاقتصادي والاجتماعي الذي عرفته تركيا في عهد «تورغوت أوزال » الذي اتبع عدة إصلاحات من بينها الانفتاح على العالم الإسلامي كان اللبنة الأساسية لظهور الهوية العثمانية الجديدة التي تمزج بين الهوية الكمالية، والتراث و أمجاد الدولة العثمانية التي شملت حدودها الجغرافية والثقافية العديد من العوالم، لتدعم هذه الهوية أكثر فأكثر مع صعود حزب العدالة والتنمية ذو الأصول الإسلامية في عام 2002.

وعليه فقد عرفت تركيا في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية العديد من تغييرات في اتجاهات السياسة الخارجية، والتي استندت على عقيدة تسمى « العمق الاستراتيجي « «Strategic Depth»، وهي العقيدة التي عرضها وزير الخارجية التركية و مستشار لرئيس الوزراء أردوغان هو «أحمد داود أوغلو»، عقيدة تأتي في الواقع من الكتاب الذي

Scanné avec CamScanner

تبنه داود أوغلو، بعنوان (العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية) والذي نشر في 2001 حيث قال بأن :» السياسة الخارجية التركية لم تكن متوازنة نتيجة تركيزها المفرط على أوروبا والولايات المتحدة، وتجاهل مصالحها مع الدول الأخرى خاصة في الشرق الأوسط، وهو يزعم بأنه ولمدة 80 عاما الأولى بعد تأسيس الجمهورية التركية في عام 1923، تجاهلت تركيا معظم البلدان التي كانت تشكل سابقا مقاطعات من الإمبراطورية العثمانية، وتركيا اليوم يجب ان تلعب دورا أكثر فعالية هناك».[15]

وبالرغم من أن الرؤية العثمانية الجديدة تم بناؤها من قبل الرئيس السابق تورغوت أوزال « Turgut Ozal » والذي أعاد اكتشاف إرث الإمبراطورية العثمانية وبحث عن اجماع وطني للهويات التركية العديدة التي يمكن أن تعيش مع بعضها جنبا إلى جنب عن طريق التوليف(****) التركي- الاسلامي [16] «Turkish- Islamic synthesis»، وفتح أبواب تركيا للنظام الاقتصادي العالمي، فاطلقت بذلك حرية السوق وحرر نظام التجارة الخارجية، إلا أنه في نطاق السياسة الخارجية، استمر تأكيد انتماء تركيا الى العالم الغربي، خصوصا طلب الانضمام إلى الأسرة الاوروبية، وذلك على الرغم من توثيق الروابط الاقتصادية بالعالم العربي و الإسلامي، وبذلك اعتمد «تورغوت أوزال» على رؤية اقتصادية للعلاقات الدولية[17].

لكن العثمانيون الجدد « neo-Ottomans »بقيادة حزب العدالة والتنمية يعتقدون أن قيمة الدولة في العلاقات الدولية تتحدد بشكل رئيس من موقعها الجيو- استراتيجي، ومن عمقها التاريخي، وعليه فإن تركيا ذات الهوية المركبة من هوية شرق أوسطية وبلقانية وآسيوية عليها أن تنهج سياسة خارجية تهدف إلى إرساء دعائم استقرار داخلي وإقليمي؛ لأنه بواسطتهما يتحقق الأمن القومي التركي، الأمر الذي يترتب عليه ضرورة أن توظف تركيا، أمثل التوظيف، موروثها التاريخي والجغرافي في سياستهاالخارجية.

من العرض السابق يتبين أن هناك ظاهرة جديدة تستدعي المناقشة و إجراء الدراسة في السياسة الخارجية التركية اليوم ، وهي وجود تحول في الهوية الوطنية نشأ من تغير الحكومة في تركيا وكذا إدراكاتها للهوية الوطنية، ما شكل عاملا جوهريا في تغيير توجهات السياسة الخارجية.

من هذا يمكن قول:

- للبنائية بجوانبها الداخلية والخارجية تأثير على التحول في الهوية الوطنية التركية.

Scanné avec CamScanner

- تغير النخب كمقاربة مساهمة في تحريك تحول الهوية الوطنية وهنا فإن تغير الحكومة وصعود حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الاسلامية والذي جمع بين كل من المثل العلمانية و حرية التعبير عن الهوية الخاصة، وخاصة الإسلام، دفع بتحول الهوية التركية إلى الهوية العثمانية الجديدة، كما كان فيما سبق للنخب الكمالية دور في تحويل الهوية الامبراطورة العثمانية إلى الهوية العلمانية التركية ومن ثم تغيير توجهاتها نحو الغرب.
- وبهذا فإن تغيير نمط الحكم سيكون له تأثير بما لا يدع شك في رسم تنفيذ السياسات الخارجية ومن ثم على توجهاتها.

ثالثا: البعد الهوياتي في السياسة الخارجية التركية الجديدة كأهم المرتكزات:

قامت صياغة حزب العدالة والتنمية بزعامة رئيس الوزراء «رجب طيب أردوغان» على تجاوز فكرة الجسر لتكون تركيا مركزا إقليميا بما يعني أن توسع من دائرة علاقاتها الخارجية إضافة إلى الغرب عدد أكبر من الدوائر، لاسيما التي تربطها معها روابط جيوبوليتيكية تاريخية وثقافية خاصة منها دول الجوار الشرق الأوسط ومنطقة القوقاز وأسيا الوسطى كذا شمال افريقيا، ولتحقيق هذا تبنت تركيا ووفقا لما جاء به وزير خارجيتها «أحمد داوود أوغلو» في كتابه الشهير «العمق الاستراتيجي» مجموعة من المبادئ التي جعلت تركيا في مصاف الدول الفاعلة في إقليمها وهي:

1- أن تركيا لا يمكن أن تستمر بأن تكون جزءا من محور ضد محور، أو على حساب محاور أخرى، أو بديل عن محاور أخرى؛ ومن ثم لابد لأن تخرج تركيا من سياسة المحاور، وأن تنتهج سياسة متعددة الأبعاد تكون على مسافة واحدة من الجميع بمعزل عن انتماءاتهم الايديولوجية والعرقية والدينية والمذهبية[18].

2- التوازن بين الأمن والديموقراطية والحرية، حيث حاولت تركيا منذ 2002 نشر وترويج مبدأ الحريات المدنية دون التفريط في الأمن[19].

3- توفير الأمن للجميع في محيطها، وإقامة منطقة مستقرة خالية من الشاكل التي تؤثر على استقرارها وتزعزع أمنها، وذلك من خلال السعي إلى تخفيض المشاكل إلى الصفر أو ما يعرف بسياسة «تصفير المشاكل مع الجيران « وبناء علاقات أكثر انسجاما وتعاونا مع دول المنطقة.

Scanné avec CamScanner

4. اتباع اسلوب دبلوماسي جديد يعيد تعريف دور تركيا من بلد جسر دون أن يكون لها أي تأثير إلى بلد مركزي يكون صاحب المبادرة، ونقطة جذب للأخرين.

5. على تركيا أن تولي العمق التاريخي، والحضاري، والثقافي أولوية في علاقاتها الخارجية، وهذا ينطلق من أن تركيا كانت تحكم في الحقبة العثمانية المحيط الجغرافي المجاور لها حاليا، وبطبيعة الحال فإن إقامة علاقات مع دور ومجتمعات كانت تشترك ولا تزال مع تركيا بقيم دينية وثقافية مشتركة ستكون أسهل وأكثر قابلية للتطور والتعمق، وهذا لا يقتصر فقط على الوطن العربي والاسلامي، بل على الدول والمجتمعات الاسلامية الموجودة في البلقان والقوقاز [20].

رابعا: موقع دول شمال افريقيا في معادلة السياسة العثمانية الجديدة وانعكاس البعد الهوياتي على العلاقات التركية – الجزائرية.

1 ـ أسس العلاقات التركية بدول شمال افريقيا بعد 2002:

مثل التوجه التركي نحو شمال إفريقيا واحدا من بين التجليات الرئيسة للتغيير في السياسة الخارجية التركية، ودور عامل الهوية في هذا التوجه، وفقا لسياسة العمق الاستراتيجي، التي أعلنتها حكومة حزب العدالة والتنمية منذ 2002، والتي تسعى إلى توظيف عمقها الجغرافي كونها دولة تتوسط المنطقة الأفرو أوراسية والتي جمعتها معها في ما سبق علاقات تاريخية وطيدة وجب التوجه نحوها من جديد لتحقيق مصالحها ولتكون مركزا اقليميا ودوليا مهما.

لقد تطورت سياستها تجاه شمال إفريقيا والمنطقة العربية بصفة عامة إلى مستوى أخر وهو التدخل الفاعل واكتساب المبادرة، ولم تعد تكتفي بسياسات التحالفات أو ردود الأفعال - على عكس ما كانت عليه قبل صعود حزب العدالة والتنمية حيث كانت تتحاشى التدخل في النزاعات الإفريقية نظرا لتعقد تلك النزاعات، وتماشيا مع الاتجاه العام في السياسة الخارجية في تلك الفترة، مع أنه في نهاية الثمانيات تغيرت تلك السياسة حيث أعلنت تركيا سياسة جديدة تجاه إفريقيا قائمة على المساعدات والتبادل الثقافي وحفظ السلام-

وينطوي هذا التدخل على أهمية كبيرة في السياسة الخارجية التركية لأنه يمثل رؤية تركيا لمصالحها الوطنية والاقليمية، ويمكن تناول هذا التدخل في مستويين، يمثل الأول

Scanné avec CamScanner

التفاعل النشط مع قضايا المنطقة، مدخلا تطويريا للثاني، وهو التدخل في تشكيل المنطقة وإدارة التحولات فيها في مرحلة ما بعد الثورات العربية [21].

وقد أتت أولى المؤشرات لنشوء أشكال جديدة للعلاقات بين الأتراك ودول شمال افريقيا، خلال عام 1998 حيث أصدرت تركيا وثيقة عن توجهها المستقبلي في إفريقيا بما فيها شمالها، أطلقت عليها اسم» السياسة الإفريقية»، وتسعى من خلال هذه السياسة إلى تدعيم روابطها الدبلوماسية و الاقتصادية والثقافية مع إفريقيا.

وعبرت هذه السياسة عن نفسها في جملة من الفعاليات والنشاطات، خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية التي تنم على حاجة دول شمال أفريقيا لتركيا اكثر من حاجتها هي لهم، حيث أعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، من أن حكومته قررت أن تجعل من عام 2005 عاما افريقيا، لدفع التعاون بين تركيا وافريقيا وتعزيز الانفتاح والذي كان من مظاهره الزيارات التي قام بها رئيس الوزراء إلى دول شمال افريقيا، والتي زادت وتيرتها بعد الثورات العربية، كما دعمت وجودها من خلال المؤسسات الإقليمية الافريقية والعربية في أن واحد، فقد أصبحت عضو مراقب في منظمة الاتحاد الإفريقي في2007، وذلك ضمن سياساتها الانفتاحية على إفريقيا. بالإضافة إلى مشاركة رئيس الوزراء التركي في قمة الإتحاد الإفريقي- الأوربي بمدريد، والذي جعلها لاعبا مؤثر في العلاقات بين إفريقيا و أوروبا، كما وقعت مع جامعة الدول العربية اتفاقية لتشكيل المنتدى العربي - التركي بدعوى من الجامعة بمشاركة وزراء الخارجية و رؤساء الوزراء، و بالإضافة إلى هذا فإن تركيا أصبحت من بين الأعضاء المراقبين في جامعة الدول العربية ، كما ساهمت في تأسيس ملتقى تحالف الحضارات بالشراكة مع إسبانيا، وشاركت في مشروع « الاتحاد من أجل المتوسط» الذي دعا إليه الرئيس الفرنسي « نيكولا ساركوزي».[22]

إضافة للانفتاح التركي السياسي والاقتصادي على دول شمال افريقيا لجأت أيضا إلى المجال الثقافي وذلك بزيادة اشتراك هذه الدول في الندوات والفعاليات الثقافية التركية وإقامة حوار تركي إفريقي بهدف تقليل الفجوة الثقافية وخلق موقف موحد إزاء ما يسمى بصراع الحضارات وإقامة مراكز ثقافية في كل من الجانبين وزيادة برامج تعليم اللغة التركية في الدول الإفريقية، وبهذا تسعى تركيا بتركيزها على الدبلوماسية والقوة الناعمة Soft Power من أجل تعميق التعاون الاقتصادي والدبلوماسي ومضاعفة نفوذ تركيا الثقافي، بما يضمن مصالح تركيا في أن تتحول إلى قوى إقليمية كبرى [23].

Scanné avec CamScanner

والحقيقة أن تركيا أضحت تستند في علاقتها بدول شمال افريقيا والمنطقة العربية بصفة عامة إلى العديد من الأسس:

أولها: الأساس التاريخي – الديني، حيث تربط الجانبين علاقات تاريخية منذ عصر الإمبراطورية العثمانية، كما أن المذهب السني الذي تتبناه تركيا هو المذهب الذي تتبعه الدول العربية، فقد كانت دول شمال افريقيا جزء لا يتجزأ من الامبراطورية العثمانية ولمدة 4 قرون، حارب فيها العثمانيون الى جانب هذه الدول كل المحاولات الاسبانية والبرتغالية لاحتلالهم، لذا كان تصور دول شمال إفريقيا بأن الحكم العثماني حماية لها من غزوات المستعمرين الأوروبيين مختلفا عن دول الشرق الاوسط التي اعتبرت الحكم العثماني استعمارا تركيا يهدف الى النزعة الطورانية.[24]

وبالرغم من تأثر العلاقات بعد تفكك الامبراطورية العثمانية، وانتهاج كمال اتاتورك للنهج الغربي، إلا أن ملامح تشكل العثمانية الجديدة في الثمانيات وتدعيمها في فترة حكومة حزب العدالة والتنمية، أعادت مكانة الأساس التاريخي والديني في العلاقات التركية بدول شمال افريقيا.

أما الأساس الثاني: فسياسي، حيث تسوق تركيا نفسها إلى المنطقة كنموذج سياسي علماني بخلفية إسلامية معتدلة، يمكن أن يمثل حلا للعلاقة المتوترة بين الدين و السياسة في كثير من البلاد العربية، وكذلك تمثل تركيا نموذجا للتناوب على السلطة بين الأحزاب المختلفة وادماج التيار الاسلامي في العملية الديموقراطية ، فدولة كتونس، على سبيل المثال، يمكن أن تحتذي بالنموذج التركي لتقوية الضمانات الدستورية والمؤسساتية للعلمانية، والأحزاب الإسلامية مثل حركة النهضة، والإخوان المسلمون في مصر أيضا ، وحزب العدالة والتنمية في المغرب، في المقابل، يمكن يستفيدوا من الاستراتيجيات السياسية والانتخابية التي انتهجها حزب العدالة والتنمية التركي، كما يمكن أن تكون نموذج بالنسبة للعلاقات المدنية العسكرية في الدول التي يلعب فيها الجيش دورا سياسيا رئيسا، فإن تطور العلاقات المدنية العسكرية في تركيا (خاصة في الآونة الأخيرة بالمقارنة مع ما كان في المرحلة السابقة) يمكن أن يلهم الديمقراطيين في شمال افريقيا وخاصة في دول مثل مصر والجزائر[25].

وأيضا هي نموذجا للتوفيق بين الحداثة والمعاصرة ومقتضيات المجتمع المدني من ناحية ومسألة الهوية بجذورها الثقافية والتاريخية والدينية في إطار مقبول دوليا واقليميا،[26] وقد أوضح رجب طيب أردوغان إلى أن بلاده أصبحت « نموذجا» للدول الاسلامية منذ

Scanné avec CamScanner

أن زاوجت بين المعطيين الديني والسياسي، في قوله:» تركيا نموذج لمنطقة الشرق الأوسط، فهي بلد تتعايش فيه الثقافة الاسلامية والثقافة الديموقراطية بسلام، ومن الطبيعي أن تبرز الهوية الاسلامية بشكل طاغ، وأن تبرز كهوية بديلة، وعلينا أن نؤمن بذلك، ليس فقط بالنسبة إلى الشرق الأوسط، وإنها أيضا بالنسبة إلى القوقاز وآسيا الوسطى وشمال افريقيا «[27].

أما الأساس الثالث : فهو اقتصادي مصلحي، إذ تراهن تركيا في استراتيجيتها الاقتصادية مع دول شمال إفريقيا على غياب العقد التاريخية التي تعكر علاقات شعوب القارة مع باقي الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل على تذويب الهويات وتفتيت الذوات الحضارية للشعوب الأخرى، فاعتناق الدين الإسلامي من أغلبية مواطني هذه المنطقة يسعف تركيا المسلمة في إقناع الدول الإفريقية بضرورة الانفتاح الاقتصادي البيني في مواجهة تكتلات الدول الكبرى التي تفرض نفوذها السياسي والاقتصادي تارة بالقرارات الدولية المجحفة وبالقوة العسكرية، تارة أخرى.

وتمثل صادرات تركيا تجاه دول شمال إفريقيا 6.7 مليار دولار مع نهاية 2011 أي ما يعادل 5% من إجمالي الصادرات التركية لنفس السنة والبالغة 113.9 مليار دولار[28]، والرسم البياني أدناه يبين حجم الصادرات التركية تجاه هذه الدول بالمقارنة مع بعض الدول الأخرى(بالمليون/ دولار).

المصدر: عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق الذكر، ص 105.(بتصرف)

وبهذا فقد تطورت العلاقات التركية بدول شمال إفريقيا خاصة بعد الأحداث العربية في تونس ومصر وليبيا والتي شكلت فرصة لتركيا لأن تقدم نفسها طرفا إقليميا داعما للتحولات العربية في تأسيس منطقة شمال إفريقيا إلى جانب منطقة الشرق الأوسط على أسس الديموقراطية وإرادة الشعوب، كما زادت من تعاطيها مع الأحداث العربية بأن تحدثت عن التزامات أخلاقية ودور إقليمي ومسؤولية تجاه الشعوب العربية، تبررها بطبيعة الحال عوامل تاريخية دينية مصلحية وأخلاقية من جانب أخر[29].

وعليه فإن العديد من الباحثين وحتى الأتراك أنفسهم يرون في أن بلادهم يمكن أن تمثل « نموذجا إرشاديا « أو « منوالا» مرجحا للمنطقة العربية، ولكن بنسب متفاوتة في العامل المؤسس لذلك، إذ يرى 72 في المئة أنه عامل سياسي، ويرى 80 في المئة أنه الاقتصاد، بينما يرى 82 في المئة أنه العامل الثقافي.

2 - البعد الهوياتي في العلاقات التركية- الجزائرية:

إن تاريخ العلاقات الجزائرية- العثمانية التركية يضرب بجذوره في أعماق التاريخ على جميع المسارات ومختلف الاتجاهات حيث ابتدأ بوصول الإخوة أبناء يعقوب(عروج، خير الدين وإسحاق) إلى المغرب الأوسط وتلاحمهم مع سكانه لمواجهة المشروع الإسباني بعد أن خيب أملهم تقاعس حكام تلمسان الزيانيين واستسلامهم للإسبان وقبولهم الحكم باسمهم. لقد كان لهذا اللقاء التاريخي خاصة بعد 1518 نتائج كبيرة على المغرب الأوسط والمنطقة المغاربية، لعل أهمها على الإطلاق منع تكرار مأساة الأندلس في المنطقة المغاربية وأيضا منع تغول الأوروبيين في البحر الأبيض المتوسط.

إن علاقات الجزائر مع الدولة العثمانية-التركية تكتسي أهمية خاصة، باعتبار أن الجزائر ظلت البلد الوحيد من بلدان العالم العربي الذي وقف إلى جانب الخلافة العثمانية ضد اعتداءات الأوروبيين عليها وكان آخرها عام 1927، و تزداد أهمية العلاقة الجزائرية العثمانية بالنظر إلى التقارب المذهبي والديني الذي ميز الطرفين كونهما ينتميان إلى المذهب السني ممثلا في المذهبين المالكي والحنفي والذين عاشا جنبا إلى جنب مدة ثلاثة قرون في توافق وانسجام.

إلا أن العلاقات الجزائرية، التركية التي شهدت انفصاما خلال الفترة الاستعمارية و التي سعت إلى عزل الجزائر عن محيطها العربي والإسلامي وخصوصا التركي، لم تتطور بالشكل المطلوب بعد الاستقلال ربما نتيجة لسياسة النظام الأتاتوركي التي كانت معادية للقضايا العربية والإسلامية حيث أنه ومنذ قيام الجمهورية التركية، انتهجت خطا مضادا لكل ما هو عربي و مسلم و حاولت الحكومات التركية المتعاقبة أن تعتبر تركيا دولة أوروبية، لتشهد بعد انحصار هذا النظام تطورات نوعية، هذا بالإضافة إلى التغيرات الجديدة التي شهدها العالم، وتحول الهوية التركية إلى العثمانية الجديدة والتي كان لها آثارها المباشرة وغير المباشرة على تطور هذه العلاقات وضرورة الارتقاء بها إلى أعلى المستويات.

إذاً كان للتواجد العثماني في الجزائر تأثير كبير على شتى المجلات وعلى التقارب الحضاري والثقافي والمزيج في العادات والتقاليد والتاريخ المشترك، كل هذا ساهم في تسهيل الانفتاح العثمانيون الجدد بشكل لافت بعد 2002 على الجزائر خاصة في المجال الاقتصادي، فبالرغم من أن السلطة السياسية في تونس والمغرب بعد الاحتجاجات الشعبية وكذا مصر قبل الانقلاب العسكري تأثرت بدرجات متفاوتة بالنموذج السياسي الجاري في

Scanné avec CamScanner

تركيا اليوم، والذي يمزج بين العلمانية والإسلام المعتدل، وما ترتب عليه من انعكاسات على مستويات أخرى اقتصادية اجتماعية وثقافية، إلا أن الجزائر لم تكن في مصاف هذه الدول من حيث التأثر بالنموذج السياسي التركي، وذلك يرجع أساسا إلى الاستقرار النسبي في طبيعة النظام السياسي القائم والذي يعد نظاما علمانيا إلى حد ما، ثم إن ضعف أداء الأحزاب الإسلامية في الجزائر وعدم قدرتها على طرح مشاريع سياسية مغايرة، لم يمكنها من القفز إلى مستوى الاستقطاب التركي أو نمذجت فكرها السياسي .

ولذلك وجدنا الحضور التركي اليوم في الجزائر يتمثل بالأساس في الجانب الاقتصادي، بحيث أن الاقتصاد التركي وما عرفه من إصلاحات جعله من بين أكبر الاقتصادات العالمية بالرغم من أنها دولة تفتقد للثروات الطبيعية التي تملكها الجزائر، وهو ما يمكن أن يشكل نموذجا يحتذى به للجزائر من حيث الآليات والسياسات والخطط المتبعة.

وعليه فقد شهدت العلاقات التركية الجزائرية تطورا منذ الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي إلى الجزائر، وقد صرح وزير الخارجية أحمد داوود أوغلو عقب الزيارة التي قام بها للجزائر في 2014 أن حجم التبادل التجاري بين البلدين فاق 5 مليار دولار وأن استثمارات بلاده في الجزائر وصلت إلى 2 مليار دولار، وأنه بهذه الأرقام أصبحت تركيا من أهم الدول المستثمرة في الجزائر[30] .

وعليه يمكن القول أن التغيير في توجهات السياسة الخارجية التركية خاصة في منطقة شمال إفريقيا كان ناتج عن التحول في الهوية الوطنية التركية التي كانت ومنذ قيام الجمهورية التركية في 1923 ذات بعد واحد وهو التوجه الغربي العلماني، والذي ينفي الهوية الإسلامية لتركيا وأصولها التاريخية وعلاقتها بعالمها الإسلامي والعربي، إلا أن التغيرات الأخيرة والتي برزت معالمها بشكل جلي في فترة حكومة حزب العدالة والتنمية منذ 2002 إلى غاية اليوم، أظهرت الوجه الجديد القديم في السياسة الخارجية التركية، خاصة مع الدول والمناطق التي تربطها بها علاقات تاريخية حضارية وثقافية، والتي شكلت فيما سبق جزء من هوية الامبراطورية الإسلامية العثمانية.

الهوامش:

1- Liah greenfeld & jonathan eastwood ,»national identity», the oxford hand books of political science, New york :oxford,2007 , p 259.

2- أليكس ميكشيللي، الهويـــــة ، ترجمة على وطفة ، سوريا: دار وسيم للخدمات، 1993 ، ص ص 18-20

3-Mathias albert & others, identities borders orders(rethinking international theory),

Scanné avec CamScanner

vol18, London:university of minnesota,2001,p 129

ريكس مكشللي، مرجع سابق الذكر، ص 24 .

5- George Modelski, "A Theory of Foreign Policy Action, " in James Barber and Michael Smith (eds.), The Nature of Foreign Policy (Edinburg: Holmes Macdougall, 1974), p 27.

بيلود العطري، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة، (مذكرة ماجستير)، في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010، ص 10.

ظهرت المقاربة البنائية مع كتابات الكسندر واندت Alexander Wendt ونيكولاس أونوف Nicolas Onuf وإيمانويل أدلر Emmanuel Adler ، في نهاية الثمانيات وبداية تسعينيات القرن العشرين، في رد الحرب الباردة، كنتيجة لإخفاق النظريات الاخرى بالتنبؤ بانتهاء الحرب الباردة بطريقة سلمية، و عدم تسليمهم أن التغيير الذي وقع في الاتحاد السوفياتي سابقا هو بفعل تغير الأفكار وقيم النخبة الحاكمة، وهذا ما تبني عليه البنائية مسلمتها.

7- Stefano Guzzini and Anna Leander, Constructivism and International Relations(Alexander Wendt and his critics),London& new york: routledge, 2006,p 94

8- Ramazan Kilinç, «The Place of Social Identity in turkey's foreign policy options in the Post-Cold War Era in the light of Liberal and Constructivist Approaches» , A Master's Thesis, Department of International Relations, Bilkent University, Ankara, September 2001,p 37.

*- الأناضول: شبه جزيرة جبلية في غرب آسيا على البحر المتوسط تشمل معظم الأراضي التركية وتعرف بآسيا الصغرى، تقدر مساحتها بـــ : 743000 كلم ^{2} - تحيطبها بحار إيجة، مرمره، والبحر الأسود.

**- تراقيا : هي منطقة تاريخية وجغرافية في جنوب شرق البلقان بشرق أوروبا، وتتقاسمها بلغاريا، اليونان، وتركيا الأوروبية. تجاور تراقيا ثلاثة بحار: البحر الأسود، وبحر إيجة، وبحر مرمره.

9- أورهانكو لوغلو وآخرون، العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص589.

10- محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 1997ص 24.

11- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، ط4، ب ب د: مركز الطباعة الحديث، ب س ن، ص 710.

12- علي حسين باكير، «تركيا الدولة والمجتمع- المقومات الجيوسياسية والجيوإستراتيجية» (تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج)، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2009، ص 27.

13- اتيان محجوبيان وأخرون، الحوار العربي- التركي بين الماضي والحاضر، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010،ص 349.

13- المرجع نفسه، ص 351.

15- Hakan Yavuz, *Secularism and Muslim Democracy in Turkey*, Cambridge University Press, New York, 2009, p 82-99.

***- التوليف التركي-الإسلامي» يتضمن محاولة لاستعادة الرصيد الجيوسياسي للتجربة العثمانية، على نحو

Scanné avec CamScanner

يسمح بتجاوز سلبيات الحقبة الكمالية، ولاسيما منها الانعزالية القطعية مع الموروث الإسلامي والعثماني والانكفاء إلى المربع الجغرافي الأناضولي، وإعادة ربط تركيا «العثمانية الجديدة» بحاضنتها التاريخية والتمحور حول محيطها الجيوسياسي والجيوثقافي، مقدمة لإعادة هندسة العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط وإعادة الشراكة الإستراتيجية مع العرب. انظر:

Banu Ellgür, The Mobilization of Political Islam in Turkey, New York; Cambridge University Press, 2010, p 85

16- Hasan Kosebalaban, "The Impact of Globalization on the Islamic Political Identity: The Case of Turkey," *World Affairs*, Vol. 168, Iss. 1, 27.

17- ميشال نوفل، عودة تركيا الى الشرق (الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية)، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص 20.

18- Yucel Bodaglioglu, "Modernity, Identity, and Turkey's Foreign Policy," *Insight Turkey*, Vol. 10,No.1, 2008, 70.

19- M. Hakan Yavuz, "Turkish Identity and Foreign Policy in Flux: The Rise of Neo-Ottomanism," *Middle East Critique* 7, iss. 12, 1998,p 19.

20- Ahmet Davutoglu, "Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007," Insight Turkey, Vol. 10, No. 1, 2008,p 80

21- Ahmed davud oglo , op.cit , p 83

22- عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية(الاستمرارية- التغيير)، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 327.

23- بولنت أراس، «داود أوغلو والسياسة الخارجية الجديدة لتركيا»، ترجمة: الطاهر بوساحية، على الرابط الإلكتروني:www.aljazeera.net/NR/exeres/d31688A9-C958.

24- محمد عبد القادر خليل، «تركيا وثورات الربيع العربي»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، على الرابط: http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=86

25-جميل السيار، «وجهة نظر عربية في مسالة الهوية « (الحوار العربي- التركي بين الحاضر والماضي)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية و المؤسسة العربية للديموقراطية و مركز الاتجاهات السياسية العالمية، 2010، ص 323.

26-ناتالي توسيه، « تركيا والربيع العربي: الاثار المترتبة على السياسة الخارجية التركية من منظور عبر اطلسي"، على الرابط: http://www.nama- center.com/ActivitieDatials.aspx?ID=79

27- مصطفى اللباد، « تركيا والعرب شروط التعاون المثمر» (تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج)، قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009 ، ص 218.

28- عقيل سعيد محفوض، مرجع سباق الذكر، ص161

34- Turkey-North Africa trade on rise after stagnation, in:http://www.worldbulletin.net/?aType=haber&ArticleID=90643

29- عقيل سعيد محفوض، مرجع سباق ذكر، ص 329.

30-على الموقع الالكتروني: http://www.elkhabar.com/ar/autres/dernieres_nouvelles/405816.htm

Scanné avec CamScanner